اقتصاد

الجفاف يضرب القمح شرقي سورية

أعزاز ـ **عبد الرحمن خضر**

مع اقتراب موسم الحصاد وجني الثمار في شمال شرقي سورية، لجأ كثير من المزارعين إلى بيع حقول القمح والشعير لمربي المواشي، بسبب سوء نمو هذه المحاصيل الناتج عن تراجع كمية الأمطار هذا العام والجفاف الذي أصاب الكثير من الأنهار في المنطقة التي تعتبر سلة سورية الغذائية، وكانت حتى سنوات قليلة ماضية مصدر القمح، إذ بلغ إنتاجها نحو مليون طن.

ومن أكثر المناطق التي شهدت تضرراً في المحاصيل، أراضي مدينة «تل تمر» في ريف الحسكة وعين العرب (كوباني) بريف حلب، إذ لم يتجاوز فيها طول ساق نبتة الشعير الـ10 سنتيمترات، وكثير منها لم تنتج السنابل، في ما اعتبره مزارعون من أبناء المنطقة الموسم الأسوأ منذ أكثر من 40 عاماً.

يقول المزارع يوسف سيدو، من ريف مدينة تل تمر، لـ«العربي الجديد»، إن أكثر من 50% من محاصيل الأراضي الزراعية البعلية (تعتمد على الأمطار) في المنطقة تم بيعها لمربي المواشي، مشيرا إلى أن هذا الحل يعدّ خياراً أخيراً لمعظم المزارعين، حيث يبلغ ثمن بيع الدونم الواحد (يعادل ألف متر مربع) نحو 300 ألف ليرة سورية (الدولار الأميركي = 3900 ليرة). ويلفت سيدو إلى أن بعض المزارعين أحجموا عن الزراعة أساساً في هذا الموسم، وذلك بسبب غلاء الأسمدة والبذور والمبيدات الحشرية، واستمرار الأعمال العسكرية في المنطقة، إضافة إلى غلاء المحروقات (المنتجات النفطية) وتغيّر الأسعار تبعاً للدولار الأميركي، وتأخر الأمطار الذي يساهم في تأخر نمو المحاصيل، مضيفا: «من زرع أرضه حتماً خسر ما وضعه في الأرض، وقليل من المزارعين استطاعوا تحصيل رأس المال من خلال بيع المحصول لمربي المواشي».

بدوره، يقول المهندس الزراعي نجم العلي، لـ«العربي الجديد»، إنه بجانب تأثيرات الجفاف، هناك أسباب أخرى لتراجع المحصول، منها إلغاء الدعم المقدم للفلاحين والمتمثل في تقديم البذور والأدوية وتملّح التربة. وتراجع إنتاج القمح في موسم العام الماضي بشكل كبير، وبلغت الكميات المسلمة للمراكز التابعة لما تعرف بـ«الإدارة الذاتية» نحو 185 ألف طن مقارنة مع نحو 800 ألف طن في موسم العام 2020. وتبلغ احتياجات شمال شرقي سورية من مادة القمح نحو 700 ألف طن كمخزون سنوي للبذار والطحين، بحسب تقارير لجان وهيئات الاقتصاد. وأعلنت الإدارة الذاتية في وقت سابق، عن نيتها استيراد كميات من القمح لسد العجز لديها خلال الفترة المقبلة، مع التزامها بدعم الآفران، وحصلت في وقت سابق على 3000 طن من «الوكالة الأميركية للتنمية» من بذار القمح كدعم للمزارعين في منطقة شمال شرقي سورية.

وكان مدير الإنتاج النباتي في وزارة الزراعة في حكومة النظام السوري أحمد حيدر قد أشار في تصريحات صحافية، في مارس/ آذار الماضي، إلى تراجع المساحة المزروعة بالقمح في سورية من 1,5 مليون هكتار (الهكتار يعادل 10 آلاف متر مربع) إلى 1,2 مليون هكتار.

وبلغت تقديرات الإنتاج في العام الماضي 1,9 مليون طن على مستوى كامل سورية، بينما الحاجة تبلغ مليوني طن. ووفق أرقام وزارتي الزراعة والتجارة في حكومة النظام السوري، فإن الإنتاج بلغ نحو 3,9 ملايين طن قبل الثورة.

تراجع سوق السيارات يُنعش ادوات تنقل بديلة (Getty)

تهاوي مبيعات السيارات في روسيا

استمرّت مبيعات السيارات الجديدة في التراجع في روسيا خلال إبريل/نيسان، لتهوي بنسبة 78,5% على أساس سنوي، بسبب التضخّم المرتفع والعقوبات الغربية المفروضة على موسكو بعد الغزو الروسي لأوكرانيا. وجرى بيع 32706 مركبات جديدة الشهر الماضي، بحسب الأرقام التي نشرتها رابطة الشركات الأوروبية (اسوسييشن أوف يوروبيان بيزنس) التي تجمع العاملين في قطاع صناعة السيارات. وبالمقارنة مع مارس/آذار أول شهر شهد تراجعاً حاداً، بلغت نسبة الانخفاض 40%. وفرضت دول غربية عقوبات شديدة على هذا القطاع، لا سيما حظر تصدير قطع الغيار لروسيا. وأعلن عدد كبير من المنتجين أيضاً أنهم سيتوقفون عن بيع المكونات أو السيارات إلى روسيا، منها «أودي» الألمانية و«هوندا» اليابانية. كما أعلن آخرون وقف الإنتاج، مثل «رينو» الفرنسية وفولكسفاغن الألمانية.

أخبار

ارتفاع التضخم في ألمانيا

واصل معدل التضخم في ألمانيا ارتفاعه، ليسجل 7,4% في إبريل/ نيسان الماضي. ويمثل هذا المعدل أعلى مستوى يتم تسجيله منذ إعادة توحيد شطري ألمانيا في عام 1990، بسبب تداعيات الحرب الروسية في أوكرانيا. وذكرت بيانات صادرة عن مكتب الإحصاء

الاتحادي، أمس، أن أسعار المواد الغذائية ارتفعت بنسبة 8,6% على أساس سنوي الشهر الماضي، كما ارتفعت أسعار الطاقة بنسبة 35,3%. وتضاعفت تقريبا أسعار زيت التدفئة لتزيد بنسبة 98,6%، فيما زادت أسعار البنزين 38,5% والغاز الطبيعي 47,5%. وكان معدل التضخم السنوي في مارس/ آذار الماضي قد ارتفع إلى 7,3%، بينما ارتفعت خلال العام الماضي بنسبة 3,1%.

تأجيل تسليم طائرات بوينغ للإمارات

قال عادل الرضا، الرئيس التنفيذي للعمليات في شركة طيران الإمارات، إن الشركة لن تتسلم طلبيتها من طائرات بوينغ 787 دريملاينر في عام 2023 وقد لا تتسلم أول طائرة قبل 2025، بسبب مشكلات تتعلق بالإنتاج في مصنع الشركة في الولايات المتحدة. وأضاف الرضا للصحافيين في معرض سوق السفر العربي في دبي، وفق رويترز، أمس «كان من المقرر تسليم الطائرات 787 في 2023. الآن نحن نعلم على وجه اليقين أن ذلك لن يحدث في 2023، بل وقد لا يحدث في 2024، لأن بوينغ لم تستأنف بعد ذلك الإنتاج».

استئناف مشروع نفطي سعودي ماليزي

قال مصدر مطلع لرويترز إن مشروعا مشتركا بين شركة بتروناس الماليزية وشركة أرامكو السعودية لمصفاة ومجمع للبتروكيماويات في ماليزيا عاد للعمل بعد توقف دام عامين. وكان المجمع المقام في بنجيرانج في ولاية جوهور والذي تبلغ طاقته الإنتاجية 300 ألف برميل يومياً قد أغلق في مارس/آذار 2020 بعد حريق قاتل.

إعفاء جمركي للملابس في الأردن

طالبت نقابة تجار الألبسة والأقمشة والأحذية في الأردن بإعفاء ملابس الأطفال من الرسوم الجمركية والضرائب، بهدف تشجيع المستوردين على توفير مخزون آمن، وذلك بالتزامن مع نقص المعروض العالمي، وتوقعات بنقص حاد فيها. وقال نقيب تجار الألبسة والأقمشة والأحذية، سلطان علاّن، لوكالة الأنباء الأردنية (بترا)، أمس، إنه لا توجد صناعة محلية للملابس الأطفال، ويصعب توفيرها في الوقت القريب، مشيراً إلى أن قيمة الضرائب على ملابس الأطفال بلغت عام 2021، نحو 12,8 مليون دينار (17,92 مليون دولار).

هبوط حاد لبورصة الكويت لليوم الرابع

تراجعت مؤشرات البورصة الكويتية بشكل حاد في ختام تعاملات أمس الأربعاء، الأمر الذي أرجعه محلل في أسواق المال إلى حالة عدم اليقين التي تجتاح الأسواق العالمية والإقليمية، بينما تباين أداء باقي الأسواق الخليجية. وأغلق مؤشر السوق الأول في بورصة الكويت، على انخفاض بنسبة 2,1% ليصل إلى 9042,98 نقطة، وهو الهبوط الرابع له على التوالي. كذلك هبط مؤشر «السوق الرئيسي 50» بنسبة 1,7%، والمؤشر العام للسوق 1,9%.

وقال رائد دياب، نائب رئيس قسم البحوث لدى شركة «كامكو إنفست»، إن جزءاً من هذا الهبوط عمليات تصحيح وجني أرباح بعد الصعود القوي للبورصة في الأسابيع القليلة الماضية وهو «أمر طبيعي وصحي»، مضيفاً وفق رويترز، أن جزءاً آخر من هذا الهبوط ناتج من حالة عدم اليقين التي تجتاح الأسواق العالمية والإقليمية، ومنها السوق الكويتي، بسبب رفع أسعار الفائدة عالمياً والتوقعات بمزيد من الرفع في المستقبل. وأشار دياب إلى أن عدم اليقين أيضاً ناتج من الإغلاقات التي تتعرض لها الصين بسبب جائحة كورونا وتأثير ذلك بسلاسل الإمداد العالمية، كذلك فإن الصين مستهلك قوي للنفط، وهو السلعة الأساسية في الكويت والمنطقة، بالإضافة إلى التوترات السياسية بسبب الحرب الروسية على أوكرانيا.

قطاعياً، تراجعت مؤشرات 11 قطاعاً بصدارة الصناعة بانخفاض نسبته 2,6%، فيما ارتفع قطاعا الرعاية الصحية والتكنولوجيا بنحو 0,68% و2,83% على التوالي. وهبطت أسهم العديد من الشركات القيادية، منها أجيليتي للخدمات اللوجيستية، بنسبة 3,4%، وبنك الكويت الوطني 0,8%، وبيت التمويل الكويتي 2,5%. وقال دياب إن أساسيات السوق الكويتي رغم ذلك ما زالت قوية بسبب ارتفاع أسعار النفط والوضع القوي للصندوق السيادي للدولة. وبلغت كمية الأسهم المتداولة 300 مليون سهم والقيمة المتداولة 87,3 مليون دينار.

وتباين أداء باقي الأسواق الخليجية، إذ تراجع المؤشر العام للبورصة السعودية بنسبة 0,96%، وهبط مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 1,93%، فيما صعد مؤشر بورصة قطر 1,16% والبحرين 1,06% ومسقط بنسبة 0,11%. ويتخوف المستثمرون من تضرر أسواق الأسهم من موجات التضخم التي تدفع البنوك المركزية حول العالم، وعلى رأسها الفيدرالي الأميركي، إلى رفع أسعار الفائدة.

(العربي الجديد، رويترز)

مال وناس

مصر... قروض دولية لدرء مخاطر الجوع

تكثف الحكومة المصرية مفاوضاتها مع مؤسسات تمويل دولية، من أجل الحصول على قروض بمليارات الدولارات لتمويل شراء الغذاء بغية تجنب اضطرابات اجتماعية بسبب الغلاء

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تواجه الحكومة المصرية مأزقاً حاداً في السيطرة على الغلاء المتفاقم وتوفير السلع الأساسية التي تعتمد على استيرادها من الخارج، وسط تقارير دولية تحذر من اضطرابات اجتماعية، ما دعاها إلى طرق أبواب العديد من مؤسسات التمويل الدولية للحصول على قروض بمليارات الدولارات لتأمين الغذاء للبلد الذي يتجاوز عدد سكانه 100 مليون نسمة وتشهد معدلات الفقر فيه زيادات غير مسبوقة.

واشتدت حدة انتقادات المصريين في الآونة الأخيرة، لإنفاق عشرات مليارات الدولارات من القروض والمساعدات الدولية خلال السنوات الثماني الماضية على مشروعات واسعة غير ذات جدوى اقتصادية تبناها الرئيس عبد الفتاح السيسي منذ وصوله إلى الحكم منتصف عام 2014، وتتضمن شبكة عنكبوتية من الكباري وإنشاء العاصمة الإدارية الجديدة (شرق القاهرة) بجانب منتجعات فاخرة في مدينتي «العلمين» على البحر المتوسط شمال البلاد «والجلالة» على مرتفعات جبلية تطل على البحر الأحمر (شرق).

وكشفت هايكه هارمجارت، المديرة التنفيذية لمنطقة جنوب وشرق البحر المتوسط في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، على هامش الاجتماعات السنوية للبنك في مراكش، وفق وكالة رويترز، أمس، أن البنك يُجري محادثات مع مصر لتعزيز قدراتها لتخزين الغذاء وتنويع موردي الغذاء إليها بجانب دولتي تونس والمغرب.

وفاقم تعطل سلاسل توريد الغذاء وقفزة في الأسعار بسبب الحرب في أوكرانيا التضخم في المنطقة العربية، التي تعتمد على واردات القمح من منطقة البحر الأسود، ووضع أيضاً ضغوطاً على ميزانيات حكومات كثيرة بسبب القفزة في تكلفة دعم الغذاء.

وكانت كارمن راينهارت، كبيرة الاقتصاديين في البنك الدولي، قد حذّرت في تصريحات سابقة من أنّ ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا قد يفاقم مخاوف الأمن الغذائي القائمة في الشرق الأوسط وأفريقيا، وقد يؤدي إلى تنامي الاضطرابات الاجتماعية.

ويجانب مساعي مصر للحصول على قرض من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، تجري مفاوضات كذلك مع البنك الدولي للحصول على قرض بقيمة 2,48 مليار دولار، لتمويل برامج شراء القمح وأخرى للسكك الحديدية والتحول الرقمي، وفقاً لصحيفة «البورصة» المحلية الاقتصادية، مشيرة إلى أن القرض يشمل تمويلاً بقيمة 500 مليون دولار للمرونة والأمن الغذائي، لمواجهة ارتفاع أسعار واردات القمح.

كما تجري مصر محادثات مع صندوق النقد الدولي بشأن برنامج دعم يمكن أن يندرج تحت «خط احترازي»، وقد يصل إلى 3,5 مليارات دولار. وتواجه الدولة عجزاً مالياً كبيراً، إذ يظهر مشروع الموازنة الذي قدمته الحكومة لمجلس النواب «البرلمان» أخيراً أن «حجم الاقتراض وإصدار الأوراق المالية، بخلاف الأسهم، سيبلغ نحو 1,52 تريليون جنيه (حوالي 82 مليار دولار) في العام 2022-2023، الذي يبدأ في الأول من يوليو/ تموز المقبل، مقابل نحو تريليون و68 مليار جنيه في العام المالي الحالي، بارتفاع تبلغ نسبته 42,6%». وأظهرت بيانات الموازنة الجديدة خفض العديد من بنود الدعم المتعلقة بالأدوية وألبان الأطفال، والتأمين الصحي على المرأة المعيلة وطلاب المدارس والجامعات، من دون مراعاة فقد الجنيه نحو 18% من قيمته أمام العملات الأجنبية منذ نهاية مارس/ آذار الماضي، وهي نسبة مرشحة للزيادة عقب اجتماع البنك المركزي، في 19 مايو/أيار الجاري، بشأن رفع سعر الفائدة مجدداً للإيداع والإقراض، حيث وصل سعر الدولار إلى 18,5 جنيهاً.

وانعكس تراجع قيمة الجنيه أمام الدولار على مختلف السلع والخدمات التي قفزت بنسب حادة وفق بيانات صادرة، يوم الثلاثاء الماضي، عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الحكومي.

وبحسب جهاز الإحصاء، ارتفع معدل أسعار المستهلكين (التضخم) على أساس سنوي إلى 14,9% خلال إبريل/ نيسان الماضي، مقابل 4,4% خلال نفس الشهر من عام 2021، كما زاد على أساس شهري بنسبة 3,7%. وأظهرت البيانات قفزة حادة في أسعار مجموعة الخضروات بنسبة 66% على أساس سنوي، تليها الزيوت والدهون بنسبة 36,5%، والحبوب والخبز 28,5%، كما ارتفعت أسعار الكهرباء والغاز والوقود بنسبة 12,7%، متأثرة بقرار رفع أسعار البنزين للمرة السادسة على التوالي خلال الشهر الماضي.

ويأتي الغلاء المتصاعد رغم تعهد الحكومة في الاجتماعات الأسبوعية لمجلس الوزراء، الشهر الماضي، بالسيطرة على ارتفاع الأسعار، بتوسيع قاعدة مشاركة أجهزة القطاع العام والشرطة وشركات الجيش في توفير السلع الرئيسية للمواطنين بالأسواق، مع شن حملات مكثفة على الأسواق لإلزام التجار بتسعيرة استرشادية، يتم الاتفاق عليها مع الغرف التجارية والصناعية.

الغلاء يطاول رغيف الخبز (فرانس برس)

66 %

أظهرت بيانات صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، الثلاثاء الماضي، قفزة حادة في أسعار الأغذية على أساس سنوي في إبريل/ نيسان، لتزيد مجموعة الخضروات بنسبة 66% والزيوت والدهون 36,5%، والحبوب والخبز 28,5%.

المغرب

انخفاض حاد للنمو وارتفاع التضخم

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يرتقب أن يشهد معدل النمو الاقتصادي في المغرب انخفاضاً حاداً في العام الحالي، ما سيؤثر على معدل البطالة في سياق متسم بارتفاع التضخم.

ولن يعرف المغرب الانتعاش الاقتصادي في العام الحالي. هذا ما يتجلى من توقعات النمو المعبر عنها من قبل العديد من المؤسسات، التي تشير إلى تأثيرات الجفاف وضغط الظرفية الدولية. تخلى المركز المغربي للظرفية (حكومي) عن التفاؤل الذي عبر عنه في توقعات سابقة، حيث عبر في تقرير له أخيراً، عن توقع نمو في حدود 1,8 في المائة، بعدما كان ترقب أن يصل إلى 4,1 في المائة في فترة سابقة.

وكانت الحكومة راهنت في قانون المالية على نمو 3,2 في المائة في بداية العام الحالي، حيث بنت ذلك على فرضية بلوغ محصول حبوب في حدود 80 مليون قنطار وسعر غاز في السوق الدولية في حدود 450 دولاراً للطن الواحد.

ويأتي خفض معدل النمو من قبل المركز في ظل مراجعة البنك وصندوق النقد الدوليين لذلك المعدل، حيث خفضته المؤسستان إلى 1,1 في المائة. وكان بنك المغرب (البنك المركزي) توقع أن يتراجع معدل النمو في العام الحالي إلى 0,7 في المائة، غير أنه شدد على أنه لم يأخذ بعين الاعتبار التساقطات المطرية التي شهدتها المملكة في شهر مارس/ آذار الماضي. ودفعت الظرفية المرتبطة بالجفاف والصعوبات الناجمة بسبب الحرب الروسية في أوكرانيا رئيس الحكومة، عزيز أخنوش، إلى خفض توقعات النمو إلى ما بين 1,4 و1,7 في المائة.

ويأتي خفض معدل النمو من قبل المركز المغربي للظرفية في سياق تشديد التدابير الاحترازية بسبب متحور أوميكرون في بداية العام الحالي والجفاف الناجم عن ضعف التساقطات المطرية وأزمة أوكرانيا.

ويؤكد المركز المغربي للظرفية، كما مؤسسات أخرى على مساهمة القطاع الزراعي في خفض توقعات النمو، حيث ستتراجع القيمة المضافة لذلك القطاع بنسبة 14 في المائة، بينما يترقب بنك المغرب انخفاضا لتلك القيمة بنسبة 19,8 في المائة، مع توقع انهيار محصول الحبوب إلى 25 مليون قنطار، بينما ينتظر البنك الدولي أن يبلغ 40 مليون قنطار.

وتتصور مختلف المؤسسات أن مساهمة القطاعات غير الزراعية، ممثلة في الصناعة والتجارة والخدمات، ستساهم في النمو بحوالي 3 في المائة، علما أن تلك القطاعات طاولتها الهشاشة بسبب الأزمة الصحية والحرب الروسية على أوكرانيا. ويتجلى أن استهلاك الأسر الذي يساهم عادة، بشكل كبير في النمو الاقتصادي بالمغرب، سيتأثر بانخفاض إيرادات الأسر، خاصة في الأرياف بسبب الجفاف، وكذلك ارتفاع الأسعار بفعل انخفاض الإنتاج الزراعي.

ويشهد العام الحالي ارتفاعا في التضخم إلى مستويات مرتفعة، متأثرا بأسعار الواردات، حيث ينتظر أن يتراوح، حسب توقعات بنك المغرب والمركز المغربي للظرفية على التوالي إلى 4,7 في المائة و4 في المائة.

ومن جانبه، يشير الخبير في القطاع الزراعي والرئيس السابق للجامعة الوطنية للزراعة، محمد الهاكش، لـ«العربي الجديد» إلى أنه إذا كان معدل البطالة يطاول 1,46 مليون شخص، فإنه يجب استحضار انتشار الشغل الناقص الذي يصيب حوالي مليون شخص، خاصة في الأرياف.

وينتظر أن يستقر معدل البطالة خلال العام الحالي بحدود 12 في المائة في ظل معدل النمو الضعيف، علما أن البطالة طاولت في الربع الأول من العام الحالي 1,46 مليون شخص بمعدل 12,1 في المائة. ويذهب الاقتصادي رضوان الطويل في حديثه لـ«العربي الجديد» إلى أن الظرفية الحالية تكرس النمو الهش الذي يعاني منه الاقتصاد المغربي، الذي علق منذ 2010، في متوسط نمو بالظروف العادية يصل بالكاد إلى 3 في المائة. ويشير إلى أن معدل النمو الذي تحقق في العام الماضي والذي وصل إلى 7,2 في المائة لم يكن سوى نوع من التدارك للانكماش الذي سجل في العام ما قبل الماضي، حيث لم يفض ذلك إلى تقليص ملحوظ لعدد العاطلين.

توقعات رسمية بارتفاع التضخم إلى 4,7% (Getty)

أخبار العرب

فرص استثمارية في السعودية أمام شركات أميركية

استعرض وفد المملكة العربية السعودية برئاسة وزير الاتصالات وتقنية المعلومات، عبدالله بن عامر السواحه، بغرفة التجارة الأميركية، الفرص الاستثمارية المتاحة أمام المستثمرين وعدد من تنفيذيي كبرى الشركات الأميركية. وشملت الفرص، بحسب بيان لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، مجالات التقنية والفضاء والبحث والتطوير والابتكار، والمميزات التنافسية التي تحظى بها المملكة كمنصة رقمية ولوجستية ومحور لربط القارات، وذلك بحضور سفيرة السعودية لدى الولايات المتحدة، ريما بنت بندر بن سلطان. ويهدف اللقاء إلى تعزيز التعاون في مجالات الاقتصاد الرقمي واقتصاد الابتكار بين المملكة والولايات المتحدة، وبناء شراكات بين قطاعات الاتصالات وتقنية المعلومات. والتقى وزير الاتصالات وتقنية المعلومات، نائب وزير التجارة الأميركي دون جريفس؛ لبحث سبل تعزيز نمو الاقتصاد الرقمي ومجالات أخرى.

تطوير أسواق المال العربية

عقد مجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية أمس، بفندق دبليو مسقط في العاصمة العمانية اجتماعه الـ 16 لمناقشة عدد من الموضوعات، أهمها تطوير أسواق رأس المال ومواجهة المخاطر النظامية ودعم السيولة والاستدامة المالية، والمخاطر السيبرانية والاحتيال والتكنولوجيا المالية وتعليم وتوعية المستثمر والشمول المالي. وجاء انعقاد الاجتماع الذي استضافته الهيئة العامة لسوق المال في إطار الجهود المبذولة بين الدول الأعضاء لتعزيز سبل التعاون للارتقاء بالمستوى التشريعي والتنظيمي لأسواق الأوراق المالية العربية بما يحقق العدالة والكفاءة والشفافية، والعمل على توحيد الجهود للوصول إلى مستويات فاعلة للرقابة على المعاملات في الأسواق، إلى جانب بحث آلية مواجهة التحديات والمتغيرات والمستجدات على الساحة الإقليمية والدولية.

تقارير عربية

اسواف

تونس: غلاء الأعلاف «رصاصة قاتلة» لمربي الماشية

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تسود حالة من الغضب الواسع في صفوف مربي المواشي والمزارعين في تونس عقب إعلان زيادة بنحو 25 بالمائة في أسعار الأعلاف دفعة واحدة، بينما ينتظر التونسيون تداعيات هذه الزيادة التي ستنعكس على أثمان الألبان واللحوم والدواجن. ومنذ بداية الأسبوع الحالي يندفع مربو المواشي في تونس نحو الشوارع والساحات العامة في مختلف محافظات البلاد مصحوبين بحيواناتهم، للاحتجاج على قرار زيادة أسعار الأعلاف وفوضى الاحتكار في القطاع، مطالبين الدولة بالتدخل لحمايتهم من الإفلاس والتفريط في قطعان الماشية. وأعلن مصنعو الأعلاف عن زيادة بقيمة 300 دينار (نحو 98 دولارا أميركيا) في الطن الواحد في وقت وصف فيه اتحاد الفلاحة والصيد البحري (منظمة المزارعين) الزيادة بـ«الرصاصة القاتلة» للمربين في جميع قطاعات الإنتاج الحيواني. وقال اتحاد الفلاحين في بيان صادر عنه الجمعة الماضي إنه «يرفض هذه الزيادة إذا لم يرافقها تحرك فوري من الحكومة لدعم الفلاحين وحمايتهم من الإفلاس ومعالجة الفارق الكبير بين كلفة الإنتاج وأسعار البيع خاصة في منظومة الحليب». ويحمّل مربو الماشية والفلاحون مصانع الأعلاف التي تحتكر السوق مسؤولية رفع الأسعار إلى مستويات قياسية بلغت ولأول مرة نسبة 23 بالمائة، معتبرين أن صناعة الأعلاف قطاع احتكاري تتحكم فيه شركات كبرى بالسوق وتقصي كل المصانع الصغيرة ما يتسبب بين كلفة الإنتاج وأسعار البيع خاصة في منظومة الحليب، مؤكدة أن الزيادة في سعر الأعلاف ترفع كلفة إنتاج الألبان، ما يؤدي إلى خسارة المزارع نحو 715 مليما عن كل لتر يتحملها الفلاح بمفرده، ودعت المنظمة الحكومة إلى «تحمل مسؤولياتها كاملة في إنقاذ القطاع الفلاحي من الوضع الخطير الذي يمر به، والمستقبل المجهول الذي يتهدده في ظل الارتفاع القياسي وغير المسبوق في كلفة الإنتاج، وتوجه كل المنظومات الفلاحية نحو الانهيار الكامل».

توقعات بارتفاع سعر الحليب خلال الفترة المقبلة

تورد تونس القمح اللين بكميات كبيرة لاستخدامه في توفير مادة الطحين المستخدمة في تصنيع عدة مواد من بينها الخبز، علما أن واردات سلة الحبوب المشكلة من القمح اللين والصلب والشعير العلفي والذرة كلفت البلاد إلى مارس/ آذار 2022 زهاء مليار دولار بحسب بيانات رسمية للمرصد الوطني للفلاحة.

وقال المرصد إن معدل سعر الشعير الأوروبي ارتفع ليبلغ 1269 دينار/طن، مسجلا زيادة بنسبة 3 بالمائة عن معدل أسعار مارس/ آذار 2022 وبنسبة 79 بالمائة عن أسعار إبريل/ نيسان 2021.

ويرجح رئيس النقابة الوطنية للفلاحين، الميداني الضاوي، أن تسجل أسعار الأعلاف زيادات جديدة، مؤكدا على ضرورة حماية منظومة الإنتاج الحيواني من تأثيرات دوامة الزيادات التي لن تتوقف.

وقال الضاوي في تصريح لـ«العربي الجديد» إن أي زيادة أخرى في سعر الأعلاف خلال المدة القادمة ستفاقم الهوّة بين كلفة إنتاج الألبان واللحوم وسعر البيع، مشيرا إلى أنّ النقابة ستقترح زيادة بأسعار المنتجات تمكّن من بلوغ التكلفة على الأقل.

وتتواصل وتيرة ارتفاع الأسعار نسقها التصاعدي لتشمل عددا كبيرا من المنتجات الفلاحية والمصنّعة ومنها اللحوم الحمراء والدواجن والبيض، كما ينتظر أن يشهد سعر الحليب ارتفاعا خلال الفترة المقبلة مدفوعة بالزيادة القياسية لأسعار العلف.

في فرض سياسة الأمر الواقع على المربين. يؤكد المربي وعضو تنسيقية فلاحون غاضبون (جمعية مدنية) هيثم الشواشي أن الزيادة كانت متوقعة رغم محاولات السلطة تأجيلها خلال شهر رمضان تجنبا لانفجار أسعار الألبان واللحوم. وقال الشواشي في تصريح لـ«العربي الجديد» إن نسبة الزيادة كانت صادمة، غير أنها أصبحت أمرا واقعا، مطالبا بإقرار زيادات مكافئة لها في أسعار الألبان لتجنّب انهيار القطاع وتبديد جهد المربين». وأضاف المتحدث أن المربين وضعوا أمام الأمر الواقع سيّما وأن منتجي الماشية التي توفر الألبان هم من صغار الفلاحين، وليس لديهم موارد كافية أو قدرة على تحمّل الخسائر، وخاصة أن الألبان منتج سريع التلف ولا يمكن تخزينه على عكس باقي المنتجات المستهلكة للأعلاف ولا سيما منها البيض والدواجن. وأشار إلى أن جزءا كبيرا من محصول الحبوب هذا العام سيذهب لصناعة ذاتية للأعلاف من أجل تجنّب خسائر كبرى يتحمّلها المنتجون دون أن تكترث السلطة لوضعهم.

ودعا الشواشي إلى ضرورة انتباه السلطة إلى مخاطر انهيار منظومات الغذاء الأساسية نتيجة تداعيات الغلاء وارتفاع كلفة مدخلات الإنتاج، منبها لتداعيات ذلك على قوت التونسيين. وأشار إلى ارتفاع كلفة الإنتاج إلى 1855 مليما للتر الواحد مقابل فرض الدولة على الفلاح بيع الحليب بسعر 1140 مليما، أي بخسارة تقدر بـ715 مليما عن كل لتر يتحملها الفلاح بمفرده (الدينار = 1000 مليم). ويحمّل مربو الماشية والفلاحون مصانع الأعلاف التي تحتكر السوق مسؤولية رفع الأسعار إلى مستويات قياسية بسبب تحريرها مقابل تحديد أسعار الألبان. وتستأثر ثلاث شركات كبرى بصناعة الأعلاف المركبة لفائدة مربي الماشية مستفيدة من الرخص الحصرية التي حصلت عليها منذ سنوات في إطار الاقتصاد الريفي.

وتطالب منظمة المزارعين بمعالجة الفارق الدولي بشأن برنامج دعم يمكن أن يندرج تحت «خط احترازي»، وقد يصل إلى 3,5 مليارات دولار. وتواجه الدولة عجزاً مالياً كبيراً، إذ يظهر مشروع الموازنة الذي قدمته الحكومة لمجلس النواب «البرلمان» أخيراً أن «حجم الاقتراض وإصدار الأوراق المالية، بخلاف الأسهم، سيبلغ نحو 1,52 تريليون جنيه (حوالي 82 مليار دولار) في العام 2022-2023، الذي يبدأ في الأول من يوليو/ تموز المقبل، مقابل نحو تريليون و68 مليار جنيه في العام المالي الحالي، بارتفاع تبلغ نسبته 42,6%». وأظهرت بيانات الموازنة الجديدة خفض العديد من بنود الدعم المتعلقة بالأدوية وألبان الأطفال، والتأمين الصحي على المرأة المعيلة وطلاب المدارس والجامعات، من دون مراعاة فقد الجنيه نحو 18% من قيمته أمام العملات الأجنبية منذ نهاية مارس/ آذار الماضي، وهي نسبة مرشحة للزيادة عقب اجتماع البنك المركزي، في 19 مايو/أيار الجاري، بشأن رفع سعر الفائدة مجدداً للإيداع والإقراض، حيث وصل سعر الدولار إلى 18,5 جنيهاً.

وانعكس تراجع قيمة الجنيه أمام الدولار على مختلف السلع والخدمات التي قفزت بنسب حادة وفق بيانات صادرة، يوم الثلاثاء الماضي، عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الحكومي.

وبحسب جهاز الإحصاء، ارتفع معدل أسعار المستهلكين (التضخم) على أساس سنوي إلى 14,9% خلال إبريل/ نيسان الماضي، مقابل 4,4% خلال نفس الشهر من عام 2021، كما زاد على أساس شهري بنسبة 3,7%. وأظهرت البيانات قفزة حادة في أسعار مجموعة الخضروات بنسبة 66% على أساس سنوي، تليها الزيوت والدهون بنسبة 36,5%، والحبوب والخبز 28,5%، كما ارتفعت أسعار الكهرباء والغاز والوقود بنسبة 12,7%، متأثرة بقرار رفع أسعار البنزين للمرة السادسة على التوالي خلال الشهر الماضي.

ويأتي الغلاء المتصاعد رغم تعهد الحكومة في الاجتماعات الأسبوعية لمجلس الوزراء، الشهر الماضي، بالسيطرة على ارتفاع الأسعار، بتوسيع قاعدة مشاركة أجهزة القطاع العام والشرطة وشركات الجيش في توفير السلع الرئيسية للمواطنين بالأسواق، مع شن حملات مكثفة على الأسواق لإلزام التجار بتسعيرة استرشادية، يتم الاتفاق عليها مع الغرف التجارية والصناعية.

ارتفاع قياسي في أسعار أعلاف الماشية (فتحي بلعيد/فرانس برس)

الإفقار غير الضروري للبنان

قالت الأمم المتحدة، أمس الأربعاء، إنّ الدولة اللبنانية والمصرف المركزي مسؤولان عن أزمة مالية غير مسبوقة أدت الى «إفقار غير ضروري» لغالبية السكان الذين يتخبطون لتأمين الحدّ الأدنى من احتياجاتهم. وقالت المنظمة الدولية، في تقرير صادر عن المقرر الخاص المعنيّ بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، أوليفييه دي شوتر، بعد زيارته لبنان، في نوفمبر/ تشرين الثاني 2021، إنّه يتعيّن «أن يغيّر لبنان مساره». وأضاف التقرير: «يمكن عكس اتجاه البؤس الذي حلّ بالسكان بقيادة تضع العدالة الاجتماعية والشفافية والمساءلة في صميم أعمالها». وحسب التقرير، فإنّ «الدولة اللبنانية، بما فيها مصرفها المركزي، مسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الإفقار غير الضروري للسكان».

اليمن

خطة لمنع انهيار خزان صافر النفطي

صنعاء ـ **محمد راجح**

يعيش اليمن على وقع تحركات مكثفة تقودها الأمم المتحدة لحل مشكلة سفينة صافر العائمة التي تحمل على متنها أكثر من مليون برميل، والمركونة في ميناء رأس عيسى النفطي بمحافظة الحديدة، غربي اليمن، منذ بداية الحرب قبل نحو سبع سنوات.

وأعلنت الأمم المتحدة، الشهر الماضي، بعد جهود حثيثة استمرت عدة أشهر لتقريب وجهات النظر بين أطراف الصراع في اليمن، عن التوصل إلى خطة للتصدي لانهيار خزان صافر بكلفة تقدر بنحو 140 مليون دولار سيتم تنفيذها على مرحلتين لمدة 18 شهراً. وقال المسؤول في الأمم المتحدة، المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في اليمن ديفيد غريسلي، في مؤتمر صحافي عبر تقنية الفيديو، إن الخطة التي سيبدأ تنفيذها في يونيو/ حزيران القادم، تهدف إلى تفريغ الشحنة وإخراج الحمولة من النفط الخام إلى خزان مؤقت، لكنه لم يحدد مصير هذه الشحنة التي سيتم نقلها، مؤكداً عدم القدرة على الانتظار لحين حل مشكلة الحمولة والتوافق عليها من قبل الأطراف اليمنية المعنية.

تم تشييد خزان صافر في عام 1976 كناقلة عملاقة، وجرى تحويلها بعد عقد من الزمن إلى منشأة تخزين وتفريغ عائمة للنفط. وترسو الناقلة صافر على بعد حوالي 4,8 أميال بحرية قبالة ساحل محافظة الحديدة. وتحذر الأمم المتحدة من أن الناقلة تتحلل بسرعة وتحتوي على أربعة أضعاف كمية النفط المنسكبة من ناقلة «إكسون فالديز» وقد تم تعليق عمليات الإنتاج والتفريغ والصيانة على متن ناقلة صافر في عام 2015 بسبب الحرب، ونتيجة لذلك تدهورت السلامة الهيكلية لناقلة صافر بشكل كبير.

وتسببت الحرب في تهاوي اقتصاد اليمن وانهيار أهم قطاعاته الإنتاجية الواعدة التي يعتمد على مواردها بدرجة رئيسية، كقطاع النفط والغاز، الذي تهاوت عائداته نتيجة توقف التصدير بشكل كلي، خصوصاً في السنوات الأربع الأولى من الحرب الدائرة منذ العام 2015.

ومنذ العام 2019، بدأ اليمن في العمل على استعادة جزء من عملية التصدير من بعض القطاعات المتاحة، ويكشف تقرير حكومي عن ارتفاع عائدات النفط في اليمن لأول مرة منذ نحو سبع سنوات خلال العام 2021 إلى 1,4 مليار دولار من 710 ملايين دولار في العام 2020.

في السياق، يشير خبراء إلى معاناة خزان صافر من مشكلة تتمثل بالغاز الخامل في غرفة المحركات التي تعطلت بالكامل وهو ما يمثل خطراً كبيرا. الخبير اليمني في علوم البيئة البحرية هاني العمدي، أكد في حديث لـ«العربي الجديد»، أن السفينة العائمة شكلت خطرا كبيرا على اليمن يوازي تأثير الحرب والصراع الدائر في اليمن، مع تراجع حركة الصيد وتضرر مئات الصيادين في مناطق صيد حيوية بالقرب المنطقة التي يرسو فيها الخزان العائم.

ويرى أن خطة إنقاذه يجب أن تكون دقيقة ومركزة وتوفر ضمانات كافية لنجاحها وللطاقم العامل ولتفادي أي تسرب قد يحصل أثناء عملية النقل. وتحذر الأمم المتحدة من الضرر البيئي لخزان صافر على الدول الواقعة على سواحل البحر الأحمر، ومن ظهور التأثير الاقتصادي لتعطل الشحن في جميع أنحاء المنطقة وخارجها. كما أن حدوث تسرب كبير قد يؤدي إلى تدمير نشاطات الصيد على ساحل البحر الأحمر اليمني، حيث يعيل نصف مليون من صيادي السمك هناك 1,7 مليون فرد.

ويذكر تقرير اقتصادي رسمي أن القطاع السمكي من أكبر القطاعات الاقتصادية المتضررة في اليمن بسبب الحرب والصراع الدائر في البلاد، مقدراً خسارته بحوالي 6,7 مليارات دولار، إضافة إلى خسائر البنية التحتية في بعض الموانئ الغربية وتدمير حوالي 11 مركز إنزال سمكي بشكل كلي.

الباحث الاقتصادي مختار السعيدي يؤكد لـ«العربي الجديد»، أن معظم الكوارث التي يعيشها اليمن استهدفت بدرجة رئيسية قوت الفقراء والفئات العاملة التي تستوعبها بعض القطاع الواعدة، مثل القطاع السمكي، الذي شلت الحرب ووضعية خزان صافر حركته بشكل كبير، بالإضافة إلى تعطيل عشرات من مناطق الصيد والتسبب بهجرة كثير من الصيادين لعملهم ومن ظل يعمل منهم يخوض غمار رحلات شاقة يومية في مناطق صيد بعيدة ومحفوفة بالمخاطر.

ويتميز اليمن بمقومات اقتصادية مهمة في هذا القطاع الواعد والذي يعاني من التدمير والإهمال، إذ ينتشر في مياه وسواحل البلد المتخم بالفقر والبطالة نحو 400 نوع من الأسماك والأحياء البحرية ويمخزون يسمح باصطياد ما بين 350 – 400 ألف طن سنوياً، جزء كبير منها ينتشر على شواطئ ومياه البحر الأحمر المهددة بالتلوث والقضاء عليها في حال حدوث تسرب في خزان صافر.

أخبار العالم

توسع مبيعات مركبات الطاقة الجديدة بالصين

أظهرت نتائج بيانات أصدرتها الجمعية الصينية لسيارات الركاب، ارتفاع مبيعات مركبات الطاقة الجديدة في الصين خلال شهر إبريل/ نيسان الماضي، على الرغم من تجدد انتشار كوفيد-19. وحسب وكالة الأنباء الصينية (شينخوا)، أكدت الجمعية توسع مبيعات التجزئة لمركبات الطاقة الجديدة في الصين في الشهر الماضي، بنسبة 78,4 % على أساس سنوي، لتصل إلى 282 ألف وحدة. وتابعت البيانات أن إجمالي مبيعات مركبات الطاقة الجديدة في الصين خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري، بلغ 1,35 مليون وحدة، بزيادة نسبتها 128,4 % على أساس سنوي.

وأضافت البيانات أن معدل اختراق السوق لمركبات الطاقة الجديدة سجل 27,1 % في إبريل الماضي، مقارنة بالرقم المسجل عند 9,8 % في ذات الفترة من العام المنصرم.

المستثمرون يترقبون بيانات التضخم الأميركية

يترقب المستثمرون بيانات التضخم الشهرية الأميركية التي قد تؤثر في السياسة النقدية للبنك المركزي الأميركي. ويتوقع المحللون تراجعاً حاداً في الارتفاع الشهري لمؤشر أسعار المستهلكين الأميركي في إبريل/ نيسان ويرجحون انخفاضه إلى 0,2 % من 1,2 % في الشهر السابق، فيما يتوقعون زيادته على أساس سنوي بنسبة 8,1 %. واعتبر المحللون أن المستثمرين ينتظرون بشدة بيانات أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة، بحثاً عن أي إشارات إلى خطوات تشديد السياسة النقدية التالية التي يتخذها مجلس الاحتياطي الفيدرالي لمحاربة التضخم. ولامس الذهب أدنى مستوياته في ثلاثة أشهر أمس، بعدما أبقى ارتفاع الدولار الأسعار منخفضة، فيما يترقب المستثمرون بيانات التضخم الشهرية الأميركية.

اقتصاد الناس

الاقتصاد الإيراني في أسوأ حالاته والمواطن يئن تحت الغلاء الجنوني الذي رفع أسعار بعض السلع الغذائية إلى ما بين 100 و150 في المئة، ويتزامن هذا الغلاء مع رفع الحكومة الدعم عن سلع غذائية أساسية، على رأسها الخبز الصناعي

مأزق الاقتصاد الإيراني

الغلاء يضرب المواطن... والحكومة ترفع الدعم

طهران ـ **صابر غل عنبري**

تشهد إيران موجة غلاء غير مسبوقة هذه الأيام، من جراء ارتفاع التضخم وأسعار السلع والخدمات وانعدام بعض البضائع مثل الزيوت الغذائية. وساهم رفع الحكومة الدعم عن سلع أساسية، منها القمح والطحين، في إطار سياسة ترشيد وتحرير الأسعار في تضخم الأسعار، مما يزيد أعباء المعيشة على المواطن الإيراني الذي يعيش منذ أربع سنوات تقريباً تحت وطأة أزمة اقتصادية متفاقمة على خلفية العقوبات الأميركية وسوء الإدارة الاقتصادية في البلاد.

ورفعت الحكومة الإيرانية، الدعم عن القمح والطحين للاستهلاك الصناعي مثل أنواع الخبز الصناعي، لكنها أبقت على الدعم للخبز التقليدي، وهي في طريقها لرفع هذا الدعم عن السلع الأساسية ما عدا بعض السلع. والخطوة رفعت أسعار أنواع الخبز الصناعي نحو 10 أضعاف، فضلاً عن ارتفاع أسعار الأرز والمعكرونة. وبالمجمل رصدت «العربي الجديد» أن معدل أسعار السلع الغذائية خلال الفترة الأخيرة بلغ بين 100 إلى 150 في المئة وفي بعض الحالات وصل إلى أكثر من ذلك بالمقارنة مع الفترة نفسها بالعام الماضي. وموجة الغلاء الجديدة تجتاح إيران عكس ما كان يأمله المواطن الإيراني بعد مجيء رئيس جديد بوعود انتخابية وتشكيل حكومة جديدة، أكدت أن أولويتها القصوى هي معالجة الأزمات الاقتصادية وحل مشاكل المواطنين المعيشية، غير أن ثمانية أشهر مرت على تولي الرئيس الإيراني الجديد إبراهيم رئيسي، السلطة، ولم يلمس المواطنون أي تحسن بوضعهم المعيشي، على الرغم من حديث الحكومة عن تحسن مؤشرات اقتصادية منها ارتفاع الصادرات النفطية.

واصبح الإيرانيون يتداولون مقاطع مصورة عن تصريحات رئيسي خلال حملته الانتخابية وانتقاداته الحادة لسياسات سلفه حسن روحاني الاقتصادية ووعوده بأنه سيحسن الوضع المعيشي إذا ما تولى الرئاسة. وفي مواجهة هذه الانتقادات قدّمة آراء مناصرة للحكومة ورئيسها ترى أن فترة ثمانية أشهر ليست كافية للحكم على الأداء الاقتصادي للرئيس وحكومته، وأمام الوضع المعيشي المتفاقم للمواطن الإيراني ومخاوفه، خاطب الرئيس الإيراني، مساء الإثنين، الشعب الإيراني، محاولاً طمأنته حول السياسات الاقتصادية لحكومته وشرح توجهها نحو تحرير الأسعار من خلال إلغاء اعتماد سعر الصرف الرسمي 42000 ريال لكل دولار أميركي فيما يبلغ سعر الصرف في السوق الحر أكثر من 280 ألف ريال.

وأكد رئيسي أن حكومته لن ترفع أسعار الخبز التقليدي والبنزين والأدوية، ولن تسمح بذلك، مكلفاً إياها بالرقابة الشديدة على السوق لمنع ارتفاع أسعار السلع أكثر من الحد المسموح والمحدد لها. وأعلن الرئيس الإيراني رفع الدعم النقدي الشهري لشهرين مقبلين للمواطنين الإيراني من 3,5 إلى 4,5 أضعاف، مشيراً إلى أن هذا الدعم سيتحول إلى بطاقات تموين إلكترونية، حيث بإمكان المواطنين شراء سلع أساسية مثل الخبز بأسعار مدعومة من خلال هذه البطاقات وبسقف محدد.

وفي السياق، شرح وزير الاقتصاد الإيراني، إحسان خاندوزي، مساء الإثنين في برنامج تلفزيوني بعد كلمة الرئيس الإيراني أن نحو 60 في المائة من الإيرانيين سيتلقّون دعماً نقدياً لشهرين بنحو 4 ملايين ريال (14 دولار) و10 في المائة منهم 3 ملايين ريال (11 دولار). من جانبه، أشار رئيسي إلى أن رفع الصادرات النفطية الإيرانية ضعفي الكمية عما كانت عليه عندما تولى الرئاسة الإيرانية خلال يوليو/ تموز الماضي، مضيفاً أن حجم التجارة الإيرانية الخارجية قد ارتفع إلى 100 مليار دولار. ولفت رئيسي إلى أنه عندما تولى الرئاسة الإيرانية واجه عجزاً في الموازنة قيمته 4500 تريليون ريال، وأن حكومته نجحت في التغلب على هذه المشكلة من دون الاقتراض من البنك المركزي. وأوضح أن حكومته خفضت التضخم من 40 في المائة إلى 36 في المائة خلال العام المالي الماضي الذي انتهى في 21 مارس/ آذار 2022، مشيراً إلى أن خبراء الاقتصاد كانوا يتوقعون بلوغ التضخم إلى 60 في المائة.

وتقول الحكومة الإيرانية، إن أهم دوافعها لتحرير الأسعار يتمثل أولاً في مواجهة الفساد الناتج عن تخصيص الائتمان بسعر صرف 42000 ريال لشراء السلع الأساسية حيث باتت إيران تخصص سنوياً 8 مليارات دولار لاستيراد وتوفير هذه السلع منذ العام 2018 في مواجهة العقوبات الأميركية. وترى حكومة رئيسي أن المواطن الإيراني العادي لم يستفد من هذا الدعم وإنما شكل مدخلاً للفساد المالي استغله «انتهازيون». وثانياً، تؤكد الحكومة أنها من خلال تحرير الأسعار تريد مواجهة تهريب السلع الضرورية من إيران إلى الدول الجارة، بسبب الفارق الكبير في الأسعار. وتنقسم آراء الاقتصاديين بشأن خطوة تحرير الأسعار بين من يراها إجراءات اقتصادية صائبة، ومن يرى أن تطبيق الخطوة في ظروف العقوبات سيبث ارتفاعاً في التضخم. كما أن هناك من يقول إن السبب وراء الخطوة هو سعي الحكومة لتسديد عجز الموازنة، خاصة في ظل تعثر مفاوضات فيينا النووية لإحياء الاتفاق النووي ورفع العقوبات.

يُشار إلى أن موضوع رفع «الحرس الثوري» الإيراني من قائمة الإرهاب الأميركية يعتبر أهم قضية عالقة أمام مفاوضات فيينا. وظلت طهران تكرر أن ذلك من خطوطها الحمراء، ولن تتنازل عنه. وفي الجانب الآخر، ظلت الولايات المتحدة الأميركية ترفض التجاوب مع هذا الطلب الإيراني، مؤكدة أنها ستبقي العقوبات على الحرس ومؤسساته.

وإلى ذلك أيضاً، خرجت أصوات أخيراً دعت الرئيس الإيراني إلى الاستقالة بسبب تفاقم الظروف الاقتصادية مع انتقاد سياساته الاقتصادية، وفي السياق، دعت صحيفة «جمهوري إسلامي» المحافظة المقربة من الإصلاحيين، في مقال، السبت الماضي، الرئيس الإيراني إلى «التخلي عن منصبه بشجاعة». غير أن صحيفة «كيهان» ووكالات أنباء محافظة أخرى ردت على دعوة مهاجري بإلقاء اللوم على الحكومة السابقة واتهامها بأن الوضع الاقتصادي الحالي نتيجة مراهنتها على الغرب ومفاوضاتها معه وربط مصير البلاد بهذه المفاوضات.

وزادت موجة الغلاء الجديدة المخاوف في الشارع الإيراني من الوضع الاقتصادي المتدهور. في هذا الصدد تقول الستينية الإيرانية فرشته إن «الارتفاع اليومي المستمر في الأسعار جعلنا نعيش في وضع معيشي غير مستقر»، مضيفة في حديثها مع «العربي الجديد» إن «هذا الأمر ألغى شيئاً اسمه التخطيط الاقتصادي لدى الأسر». وقالت: «ما يهمني هو كبح جماح الأسعار والتضخم، لكن ما الفائدة من هذا الدعم مادامت الأسعار ترتفع بشكل جنوني؟».

وتؤكد رضوي وهي مواطنة تقطن جنوبي طهران، أنها تعيل أسرة مكونة من 3 أشخاص وتحصل شهرياً على 8 ملايين تومان (250 دولاراً) لكنه يبقى دخلاً تحت خط الفقر البالغ نحو 11 مليون تومان، مشيرة إلى أنها تملك بيتاً ومن دونه ما كان يمكنها أن تعيش بهذا الراتب الذي لا يلبي الحاجيات الأساسية. وتضيف أن سلعاً أساسية مثل اللحوم الحمراء شبه اختفت من سلة عائلتها الغذائية، مؤكدة أن تحرير الأسعار سيفاقم هذا الوضع، كما أن رفع الدعم النقدي الحكومي ربما يكون جيداً لكنه ليس كافياً.

من جانبه يشكو المواطن الستيني فردين، ويعمل بسيارة أجرة في طهران، في حديثه مع «العربي الجديد» الذي التقته في ساحة فاطمي وسط البلاد من الوضع الاقتصادي، قائلاً إنه يعمل من الساعة السادسة صباحاً حتى الثامنة مساء. ويضيف فردين أنه ينفق على أربعة أشخاص ودخله الشهري البالغ نحو 18 مليون تومان (650 دولاراً) لا يغطي حاجات أسرته، حيث يدفع ثلثه لإيجار البيت والتكاليف الباهظة لصيانة سيارته في ظل تضخم أسعار قطع الغيار. وحول الوضع الاقتصادي المتدهور في إيران، يقول الخبير الاقتصادي الإيراني، محسن جندقي لـ«العربي الجديد» إن ارتفاع الصادرات النفطية والموارد بالنقد الأجنبي وحده لا يؤدي إلى خفض التضخم. ويضيف جندقي أن أهم أسباب التضخم هو السيولة العالية، فعندما تزيد السيولة بالسوق على الإنتاج فذلك بطبيعة الحال يسبب التضخم المستمر، مشيراً إلى أن زيادة العوائد بالنقد الأجنبي إذا لم تساهم في رفع الإنتاج والناتج الإجمالي فإنها لن تساهم في تراجع التضخم. مع ذلك، يذكر الخبير الإيراني أن فترة ثمانية أشهر ليست كافية للحكم على أداء هذه الحكومة ورئيسها، قائلاً إن الشارع على الرغم من ارتفاع الأسعار والتضخم مازال يأمل بحل المشكلات الاقتصادية وبالمستقبل وتوصل مفاوضات فيينا إلى نتيجة ترفع العقوبات إلى حد ما وتساهم في رفع الإنتاج.

إلغاء سعر الصرف الرسمي

اعلن رئيس منظمة التخطيط والموازنة الايرانية، مسعود مير كاظمي، بحسب قانون الموازنة للسنة المالية، ان سعر الصرف المحدد بـ 42 الف ريال للدولار الاميركي لم يعد ساريا. واوضح كاظمي في مقابلة مع التلفزيون الايراني مساء الثلاثاء، ان كافة إيرادات الدولة سيتم بيعها بحسب تسعيرة الصرف في منظومة «نيما» الالكترونية المخصصة لعرض اسعار الصرف. وحسب وكالة فارس الإيرانية، كانت التسعيرة الرسمية للدولار المحددة بـ 42 الف ريال تخصص لتغطية استيراد السلع الاساسية.

متجر في العاصمة الإيرانية طهران (Getty)

رئيسي يلقي باللوم على الحكومة السابقة وسط مطالبات باستقالته

مساعٍ لتخليص الحبوب من القبضة الروسية

قالت المرشحة لشغل منصب سفيرة الولايات المتحدة لدى أوكرانيا، بريدجيت برينك، مساء الثلاثاء، إن بلادها «تحاول العمل مع شركاء دوليين وأخرين للمساعدة في إيجاد طرق بديلة لخروج الحبوب والذرة من أوكرانيا». وأضافت برينك، خلال جلسة استماع عقدتها لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأميركي: «فيما يتعلق بمسألة نقل البضائع من الموانئ، فإن هذا يمثل تحدياً كبيراً في الوقت الحالي، لأن روسيا تغلق الموانئ في البحر الأسود وبحر أزوف، لذلك نحاول العمل مع شركاء دوليين وأخرين للمساعدة في إيجاد طرق بديلة لخروج الحبوب والذرة من أوكرانيا».

يذكر أن الاستخبارات العسكرية الأوكرانية اتهمت، أول من أمس، القوات الروسية بسرقة الحبوب وإرسالها إلى خارج البلاد. وزعمت الاستخبارات الأوكرانية أن «جزءاً كبيراً من الحبوب المسروقة من أوكرانيا موجود على متن سفن شحن جافة تحمل العلم الروسي في البحر الأبيض المتوسط».

وأضافت: «الوجهة الأكثر احتمالاً هي سورية. وقد يتم تهريب الحبوب من هناك إلى دول أخرى في الشرق الأوسط». وقالت إن الروس «يواصلون تصدير المواد الغذائية المسروقة في أوكرانيا إلى أراضي الاتحاد الروسي وشبه جزيرة القرم المحتلة». وذكرت وزارة الدفاع الأوكرانية، الأسبوع الماضي، أن ما يقرب من نصف مليون طن من الحبوب قد سُرق بالفعل.

(العربي الجديد)

الحرب الروسية تخلق أزمة خبز بالعديد من الدول العربية (Getty)

التضخم في أعلى مستوياته بالصين

تسارع التضخم في الصين إلى أعلى مستوياته في ستة أشهر خلال إبريل/ نيسان بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة وتداعيات قيود فيروس «كوفيد-19» الصارمة في البلاد. وارتفع مؤشر أسعار المستهلكين 2,1% في إبريل على أساس سنوي بنسبة 1,5%، مقارنة بالمعدل الذي سجله خلال مارس/ آذار، وذلك وفقًا للبيانات الرسمية الصادرة أمس الأربعاء، ونقلتها وكالة الأنباء الصينية (شينخوا). وتعتبر هذه القراءة هي الأعلى منذ قراءة ديسمبر/ كانون الأول عند 2,3%. كما صعد أيضاً مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي - الذي يستثني أسعار الغذاء والطاقة - بنسبة 0,9% على أساس سنوي خلال إبريل/ نيسان. وأظهرت البيانات ارتفاع أسعار الخضروات الطازجة بنسبة 24% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، بعدما ارتفعت 17,2% في مارس. ونمت أسعار المنتجين بنسبة 8,0% بما يتجاوز توقعات الأسواق عند 7,8%. وذكر الإحصائي لدى المكتب الوطني للإحصاء في بكين دونغ ليجوان، في بيان، أن الارتفاع في تضخم أسعار المستهلكين يعود إلى انتشار «كوفيد-19» وارتفاع أسعار السلع العالمية. وتعاني أهم المدن التجارية في الصين، وهي مدينة شينغهاي، من عمليات إغلاق لمكافحة الجائحة.

(العربي الجديد)

متسوقون في العاصمة الصينية بكين (Getty)

40 مليار دولار مساعدات أميركية لأوكرانيا

وافق مجلس النواب الأميركي على تقديم مساعدات إضافية لأوكرانيا تتجاوز 40 مليار دولار، في الوقت الذي يسرع فيه الكونغرس الخطى للحفاظ على تدفق الدعم العسكري لحكومة كييف وتعزيز موقفها في مواجهة الغزو الروسي. وحسب رويترز، أقر مجلس النواب، أول من أمس، مشروع قانون الإنفاق الخاص بأوكرانيا بأغلبية 368 مقابل 57، وكان جميع رافضي المشروع من الجمهوريين. ويتجه الإجراء الآن إلى مجلس الشيوخ، الذي من المتوقع أن يتحرك سريعاً إزاءه. وكان الرئيس الأميركي جو بايدن قد طلب من الكونغرس الموافقة على 33 مليار دولار إضافية كمساعدات لأوكرانيا قبل أسبوعين، لكن المشرّعين قرروا زيادة التمويل العسكري والإنساني.

وقالت النائبة الديمقراطية روزا ديلورو، رئيسة لجنة المخصصات في مجلس النواب، وهي تحث على دعم حزمة الإنفاق إن «مشروع القانون سيحمي الديمقراطية ويحد من العدوان الروسي ويعزز أمننا القومي، والأهم من ذلك، سيدعم أوكرانيا».

نائبة الرئيس الأميركي كمالا هاريس تغادر مبنى الكابيتول هيل بعد جلسة التصويت (Getty)

وكان بايدن قد دعا الكونغرس إلى التحرك سريعاً حتى يتمكن من التوقيع على التشريع ليصبح قانوناً قبل نفاد المساعدات الدفاعية ليصبح قانوناً في وقت لاحق في مايو/ أيار.

وعارض جمهوريون مشروع القانون، وقال السناتور الجمهوري روب بورتمان، عضو لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، إنه يتوقع دعماً جمهورياً كافياً لمشروع القانون كي يقره المجلس. وأضاف: «أعتقد أنه سيُقر. سيحظى بدعم جمهوري كبير».

وتشمل الحزمة ستة مليارات دولار للمساعدات الأمنية، بما يشمل التدريب والعتاد والأسلحة والدعم، و8,7 مليارات دولار لتعويض مخزون العتاد الأميركي المرسل إلى أوكرانيا، و3,9 مليارات دولار لعمليات القيادة الأوروبية. وبالإضافة إلى ذلك، يضع التشريع 11 مليار دولار إضافية تحت تصرف الرئيس، بما يسمح له بتفويض نقل مواد وخدمات من المخزونات الأميركية دون موافقة الكونغرس استجابة لحالة طارئة. وكان بايدن قد طلب خمسة مليارات دولار في هذا الصدد. كما يتيح أربعة مليارات دولار في صورة تمويل عسكري خارجي لتقديم الدعم لأوكرانيا والبلدان الأخرى المتضررة من الأزمة.

وأرسلت الولايات المتحدة ما يتجاوز قيمته 3,5 مليارات دولار من الأسلحة إلى أوكرانيا منذ غزو روسيا، بما في ذلك مدافع الهاوتزر وأنظمة ستينجر المضادة للطائرات وصواريخ جافلين المضادة للدبابات والذخيرة وطائرات «جوست» المسيرة التي كُشف النقاب عنها في الآونة الأخيرة.

(العربي الجديد، رويترز)

رؤية

أسعار الفوائد والتطورات الاقتصادية

جواد العناني

أعلن بنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة رفع أسعار الفائدة بخمسين نقطة أساس، ما جعل مجموع الزيادة منذ مطلع العام 75 نقطة أساس. ومن المتوقع أن يقوم البنك بزيادات أخرى، وليس في البعيد، من أجل السيطرة على الاتجاهات التضخمية داخل الاقتصاد الأميركي.

وتتعدّد أسباب التضخم في العالم، لكنّ المتفق عليه أن تواتر حرب أوكرانيا، وفيروس كورونا ثلاثة أعوام متتالية عطّل كثيراً من نشاطات الإنتاج والنقل، ما أدّى إلى رفع أسعار المواد الأساسية الغذائية والمشتقات النفطية، وزيادة الطلب العالمي بعد تخفيف الإجراءات على حركة الناس وتنقلهم داخل دولهم أو خارجها. ومع فَرْض العُقوبات المتصاعدة والمتوسّعة على روسيا وبالعكس، جاء التضخّم نتيجة ارتفاع الكلف وزيادة الطلب الفعال.

ويبدو، في ظاهر الأمر، أنّ الحلّ المنطقي للتضخم هو رفع العقوبات، وتسهيل حركة المرور التجاري، ودعم الإنتاج والاستثمار. لكنّ إجراءات مواجهة التضخم عن طريق زيادة أسعار الفوائد ورفع كلف الإنتاج هو الطريق الذي وقع الاختيار عليه. وطالما أن التصعيد والتوتر ما زالا النمط السائد في حرب الكبار المباشرة وبالنيابة، فإن العالم سوف يعاني من الحالة التناقضية وهي «الانكماش التضخمي»، أو «التضخم الانكماشي».

وقد بدأ الانكماش التضخمي يظهر بشكل جلي داخل الاتحاد الأوروبي وفي باقي الدول الأوروبية غير المنضوية تحت راية الاتحاد، مثل المملكة المتحدة، وسويسرا، والنرويج. أما في الولايات المتحدة، فإن الإدارة الأميركية ما زالت تصرّ على أن أميركا قد حققت نمواً خلال الربع الأول من العام، في الوقت الذي استمرت فيه الأسعار بالارتفاع بنسبة سنوية مقدّرة من خلال الربع الأول بحوالي 7%. لكن، وبحسب تقرير «ديلويت» الأسبوعي عن حال الاقتصاد العالمي، والصادر يوم الرابع من مايو/ أيار الحالي، فإن النمو الحقيقي للولايات المتحدة كان سالباً بنسبة 1,4%، في حين أن إدارة الرئيس جو بايدن ترفض هذا الأمر، وتشير إلى زيادة إيجاد فرص العمل (480 ألف وظيفة) خلال إبريل/ نيسان الماضي، وإلى زيادة الصادرات.

ووفق هذه التصورات، تتفاوت الإجراءات، ففي الوقت الذي يرفع فيه البنك الفيدرالي الأميركي سعر الفائدة، يحافظ البنك المركزي الأوروبي على أسعار الفائدة على اليورو ثابتة عند مستوى متدنٍ، فالولايات المتحدة تركز على السيطرة على النزعة التضخمية، بينما تركز أوروبا، على الرغم من ارتفاع الأسعار فيها، على إعطاء الاستثمار فرصة لكي تقلل من الأثر الانكماشي على نموها وفرص العمل فيها.

لكن تركيز الاقتصاد الأميركي على التضخم دفع دولاً كثيرة تربط عملتها بالدولار إلى رفع أسعار الفائدة فيها، ومنها الدول العربية. وقد رأينا أن دولاً خليجية (باستثناء سلطنة عُمان) أعلنت فوراً رفع أسعار الفائدة فيها بخمسين نقطة أساس، بعد إعلان البنك الفيدرالي عن إجراء ذلك. وكذلك فعلت الأردن التي لا يعاني اقتصادها من ارتفاع الأسعار، بل من تدني نسبة النمو المطلوبة، لكنّها تتحاشى ارتفاع تكاليف المعيشة فيها، في ضوء الارتفاعات التي شهدتها الأسواق الأردنية، خصوصاً إبّان شهر رمضان.

وإذا عدنا إلى الاقتصاد الروسي، فمن الواضح أن معدّلات النمو المتوقعة لهذا العام في ظل الحرب والمقاطعات والحرب التجارية مع الغرب ستكون متدنية، ومع التكتم على المعلومات، تؤكّد المصادر الدولية أن الاقتصاد الروسي يعاني أيضاً من الانكماش التضخمي، وأربما يكون في ثنايا هذا الأمر تذكرة للمخططين الروس بزيادة الاستثمار الصناعي في بلدهم، وتقليل الاعتماد على الاستيراد وعلى المواد الخام للتصدير وتغذية خزينة الدولة بالمال. وهذا ما يؤكّد عليه السياسيون الروس، بمن فيهم الرئيس بوتين نفسه.

وبالنسبة للصين، هناك ارتفاع في الأسعار، وتراجع في معدّلات النمو بدأت تظهر ملامحه أصلاً قبل كورونا وقبل الحرب الحالية في أوكرانيا وشبة جزيرة القرم. ومع أن الموقف الصيني من النزاع الأوروبي الجاري أقرب إلى التوازن، بسبب تعقد المصالح الصينية مع الجانبين، إلا أن الصين ترى أن حربها الحقيقية هي مع كورونا.

ولذلك هي ماضية في الإغلاقات في المدن، عندما تسجل إصابات بهذا الوباء، بين سكانها. ولهذا بالطبع أثر مباشر على النشاط الاقتصادي في الصين.

لكنّ التركيز في تحليل حالة الاقتصاد الدولي على كورونا والحرب الروسية على أوكرانيا يُغَفّل نقطة مهمة جداً، وهي اقتصادات الدول النامية والفقيرة، خصوصا في أفريقيا وأميركا اللاتينية. وقد تبين أن كثيراً من هذه الدول تعاني من ظاهرة القحط وقلة الأمطار، وتناقص الإنتاج الغذائي، واهتلاك الثروة الزراعية بشقّيها النباتي والحيواني. وإذا استمرّت حالة الجفاف وشحّ الأمطار، فلا بد أن يؤدّي ذلك إلى هجرات سكانية كبيرة، وزيادة الضغوط الناشئة عن الهجرة المدفوعة بالجوع. ونحن نرى موت البشر ونفوق الحيوانات في دول مثل كينيا، تنزانيا، السودان، الأرجنتين، البرازيل، وغيرها.

سيكون المناخ في السنوات المقبلة المصدر الأساس للمآسي الجديدة، مثل اندلاع أمراض معدية قديمة (إيبولا، وحمّى القرود والبقر والخنازير، والملاريا)، وأشياء جديدة متحوّرة لا يعلم بها إلا الله. ومن ناحية أخرى، سينصبّ الاهتمام العالمي على توفير الأمن الغذائي للدول، خصوصاً أنّ ملامح عدم الاستقرار السياسي باتت تنتشر بسرعة في دول كثيرة، بسبب نقص الغذاء وارتفاع أسعاره.

سوف تحول الأنظار في الأيام المقبلة من السياسات الاقتصادية التصحيحية باستخدام أدوات السياسة النقدية (سعر الفائدة، سعر الصرف، عرض النقد... إلخ)، وأدوات السياسة المالية (الإنفاق الحكومي، الضرائب، والاقتراض العام)، إلى السياسات الهيكلية الوجودية. وهذا صار يتطلّب جهوداً خارقة، أما استمرار الاستغراق في الدول النامية على أدوات التصحيح الممارسة في الدول الغنية لن يُجدي، فهي سياسات رفاهيةٍ أمام معركة البقاء التي ستخوضها الدول الأقل حظاً في العالم.